تأثير العقوبات الاقتصادية على المكانة الدوليّة لروسيا الاتحادية

م.م. حسام محمد خضير / جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

أ.م.د. سليم كاطع علي / جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المُلخص

إنّ روسيا الإتحاديّة دولة تقوم على أساس إنتاج وتطوير وتسويق مصادر الطاقة داخل وخارج روسيا، وقد تأثرت بشكل كبير بفعل العقوبات التي فُرضت عليها من قبل الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفائها من دول الغرب. وكانت صرامة هذه العقوبات تشتد حسب المُتغير الدولي أو تأثير الحدث الذي تصنعه روسيا. على سبيل المثال، تُعد العقوبات الأخيرة المفروضة على روسيا في العام ٢٠٢٢ أشد وطأة من سابقاتها عقب الأحداث: الأزمة السوريّة، أزمة شبه جزيرة القرم. ولأن معظم العقوبات هي ذات هدف اقتصادي، فقد بات الإقتصاد الروسي مُعرضاً للاستنزاف في ظل إستمرار الظروف (العقوبات وزيادة الإنفاق العسكري) على ما هي عليه منذ شباط العام الماضي ٢٠٢٢. ومن جانب آخر، فقد وظّفت روسيا الإتحاديّة خبرتها المُتراكمة من جراء تجاربها مع نظام العقوبات الدوليّة منذ عقود من الزمن. لذلك، لا يمكننا الجزم حول الانهيار المُحتمل للإقتصاد الروسي والذي من شأنه الاسهام في الحفاظ على المكانة الدوليّة لروسيا الاتحادية خلال وبعد إتمام العمليّة العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا.

الكلمات المفتاحيّة

روسيا الاتحادية، العقوبات الاقتصادية، الاقتصاد الروسي.

The impact of economic sanctions on the international position of the Russian Federation

Asst. Lec. Husam Mohammed Khudhair

University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Asst. Prof. Dr. Saleem Gata'a Ali

University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Abstract

The Russian Federation is a country based on the production, development and marketing of energy sources inside and outside Russia, and it has been greatly affected by the sanctions imposed on it by the United States of America and its Western allies. The severity of these sanctions increased depending on the international change or the impact of the event created by Russia. For example, the latest sanctions imposed on Russia in 2022 are more severe than previous ones following the events: the Syrian crisis, the Crimean crisis. Because most of the sanctions are for an economic purpose, the Russian economy has become vulnerable to depletion in light of the continuation of the conditions (sanctions and increased military spending) as they have been since February of last year 2022. On the other hand, the Russian Federation has used its accumulated experience as a result of its experiences with the sanctions regime internationally for decades. Therefore, we cannot be certain about the possible collapse of the Russian economy, which would contribute to maintaining the international standing of the Russian Federation during and after the completion of the special military operation in Ukraine.

Keywords

Russian Federation, economic sanctions, Russian economy.

المُقدمة

لقد انتهى عصر الحروب التقليديّة وصراع الجيوش المُباشر للاستيلاء على منطقة أو بلد مُعين أو لتقويض قوة مُعينة. واقترنت هذه النهاية مع بداية إستراتيجيات ردع حديثة باتت واضحة أكثر في سياسة الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفائها من الغرب. وهذه الإستراتيجيّات أو الإجراءات الرادعة يفرضها من يُسيطر على الاقتصاد العالمي، بمعنى أدق، من يمتلك النفوذ في منطقته والمناطق الأخرى. وعندما يكون الحديث عن دولة عظمى كروسيا الإتحاديّة صاحبة أكبر ترسانة نووية في العالم والمُنافس التقليدي للولايات المُتحدة الأمريكيّة، فإنّ الاخيرة تدرك جيدا النوع المُناسب للعقوبات التي يُمكن فرضها على روسيا. فالمكانة الدوليّة لروسيا الإتحاديّة بدأت تتصاعد في السنوات الأخيرة مُعتمدةً بذلك على الإرث السوفيتي (من علاقات إستراتيجيّة إلى ثروات ومناطق نفوذ) وعلى عقليّة إستراتيجيّة طامحة وغير راضخة للغرب تتمثل بالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين). وبالطبع، هذا الأمر لم ولن يكن محل إعجاب الأمريكيين والغرب. وللحيلولة دون قيام دولة (روسيا الإتحاديّة) ذات شراكات دوليّة إستراتيجيّة لديها من التأريخ والجغرافيّا الكثير مما يؤهلها لمصارعة الهيمنة الأمريكيّة على العالم، لجأت الولايات المُتحدة الأمريكيّة إلى زعزعة هذا الطموح من خلال افتعال أزمات أمنيّة تُهدد الأمن القومي الروسي، وأخرى اقتصادية تُهدد المصالح الروسيّة. وبسبب أفعال روسيا الإتحاديّة للرد على الإستراتيجيّة الأمريكيّة، جاءت ردود الفعل بعنوان (فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وما لذلك من تداعيات على المكانة الدوليّة لروسيا الإتحاديّة).

إشكاليّة البحث. تأتي إشكالية البحث من فاعليّة العقوبات الاقتصادية في روسيا الإتحاديّة ومكانتها الدوليّة.

فرضية البحث. تنطلق فرضية البحث من أن العقوبات الأمريكيّة والغربيّة تضمنت تأثيرات سلبيّة وكذلك إيجابيّة على الاقتصاد والمكانة الدوليّة لروسيا الإتحاديّة.

مناهج البحث. اعتمدت المناهج الآتية في البحث: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة استنتاجات نوعيّة موجزة ومبسّطة في الوقت نفسه.

هيكلة البحث. فضلاً عن المُقدمة والخاتمة، يتألف البحث من المحاور الآتية:

أولاً. الاقتصاد الروسي: نظرة في الدور السياسي والعناصر المُكوّنة.

ثانياً . المُتغيرات الدوليّة المؤثرة في الاقتصاد الروسي منذ العام ٢٠١١ .

ثالثاً . مُستقبل روسيا الإتحاديّة في ظل العقوبات الاقتصادية الدوليّة .

وقد تضمّنت قائمة المصادر البحوث العربية الرصينة، واستخدمت أيضاً البحوث الروسيّة التي تُرجمت من قبلنا إلى اللغة العربية، فضلاً عن بعض مصادر الإنترنيت .

أولاً . الاقتصاد الروسي: نظرة في الدور السياسي والعناصر المُكوّنة

تأزّم الوضع الاقتصادي في روسيا الإتحاديّة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وبات الاقتصاد الروسي مهزوزاً بشكل ملحوظ، وبسبب ارتفاع التضخم وانعدام الاستثمار الأجنبي في البلاد ، لجأت الحكومة الروسيّة إلى تحويل عملتها المحليّة (الروبل) إلى عملة تسهل مبادلتها بالعملات الأجنبية في أسواق العالم المالية وإلى إنشاء نظام مصرفي حديث[١] . وقد أخذت أسعار المواد الاستهلاكية بالارتفاع مع تفاقم المستوى المعيشي عند الكثير من الأسر في روسيا نتيجةً لإلغاء الدعم الحكومي على سلع عديدة في العام ١٩٩٢، ومن ثم أُصيب الاقتصاد الروسي بفوضى عارمة في بداية تسعينيات القرن الماضي وتدهور الإنتاج الصناعي، إلا أنّ روسيا مع كل هذه الكوارث بقيت تحظى بامتلاكها عمالاً ماهرين وموارد طبيعية زاخرة، مما يساعدها في النهوض بنفسها من جديد في ظل النظام الاقتصادي الجديد[٢] .

وقد سعت روسيا الإتحاديّة للبحث على خطوات جديّة من أجل استعادة دورها العالمي الذي فقد فاعليتهُ بعد تفكك السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي . ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسيّة والاقتصادية وحتى الامنيّة آنذاك لم تستطع روسيا معرفة الطريق المناسب الذي ينهض بها من ركام عدم الاستقرار في كل مجالات الحياة وضمان ما تبقى من الإرث السوفيتي على الأقل . كل ذلك يعود إلى سوء القيادة التي حكمت روسيا ما بعد السوفييت والتي كان أبرز شخصياتها (بوريس يلتسن) . ولكن بالطبع، لم يدم الحال على ما كان عليه خلال تلك الحقبة المُظلمة . إذ أنّ روسيا بدأت تستعيد مكانتها منذ العام ٢٠٠٠، تحديداً منذ تولي الرئيس (فلاديمير بوتين) السلطة في البلاد، الأخير الذي إنتهج إستراتيجيّات معيّنة كان من شأنها ان ترتقي بالواقع السياسي والاقتصادي لدولة روسيا الإتحاديّة، ولعل من أبرزها[٣]:

١. دعم سُلطة الدولة المركزيّة.

٢. تشديد قبضة الدولة على المؤسسات الاقتصادية والسياسيّة وتقوية قدراتها الإستراتيجيّة من خلال تقويض سُلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا . . . وغير ذلك من الإجراءات الحكوميّة الصارمة.

٣. إحكام السيطرة على ثروات روسيا من النفط والغاز بالتزامن مع ارتفاع أسعار مصادر الطاقة في السوق العالمي، مما ساعد على انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع المستوى المعيشي للمواطن الروسي.

٤. بناء علاقات شراكة قويّة مع كل من الصين والهند، واستثمار الميراث السوفيتي في مناطق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينيّة.

كما كان لأهداف ووسائل القيادة السياسيّة في روسيا دوراً بارزاً في تحقيق الأمن المُجتمعي على الصعيد الاقتصادي، فمثلاً، قيام (بوتين) بدعم صغار التجار ورجال الأعمال من خلال تخفيض الرسوم وتقليل الضرائب، وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة المحليين، وإعادة تفعيل دور الدولة الروسيّة في رسم السياسات التصنيعيّة والتسويقيّة، كل ذلك أدّى تباعاً إلى إعادة مكانة روسيا وتأكيد دورها العالمي، لا سيما بعد أن زادت ثقة المُستثمرين الأجانب في أهليّة الاقتصاد الروسي البوتيني[٤]. وهناك مقومات تسهم في تطوير وديمومة الاقتصاد الروسي[٥]:

- تحتوي روسيا الإتحاديّة على أكبر احتياطي عالمي للغاز وهي تُعد أكبر مصدر لهُ.
- تستحوذ مساحة روسيا الإتحاديّة على سُبع مساحة كوكب الأرض، وبذلك هي تُشكل أكبر دولة في العالم بمساحة (١٧) مليون كيلومتر مربع.
- تسهم الصناعة العسكريّة في روسيا الإتحاديّة بتشغيل ٢٠% من إجمالي الوظائف الصناعيّة في البلاد، كما يوفر قطاع تصنيع الطائرات ما يُعادل ٣٥٠ ألف وظيفة، وكذلك الفضاء الذي يضم أكثر من ١٠٠ شركة ويوظف ٢٥٠ ألف شخص.

- تمتلك روسيا الإتحاديّة سادس أكبر احتياطي ذهب في العالم، وهي من منتجي المعادن النفيسة والمعادن الأخرى، وتنتج ما يُعادل ٢٥% من إجمالي الإنتاج العالمي من الألماس.

وتتمثّل أكبر ثغرة داخل الاقتصاد الروسي في أنّ مُعظم صادرات روسيا الإتحاديّة تتكون من المواد الأوليّة وبالدرجة الأساس المحروقات والمعادن، لذلك يُعد الاقتصاد الروسي اقتصادا ريعيّا يتأثّر بتقلبات أسعار المواد الخام في السوق العالميّة، وأنّ جانباً كبيراً من التكنولوجيا المتطورة (كالأدوية ووسائل النقل) تستوردها روسيا من الدول الغربيّة المُتقدمة في هذا المجال[٦]. ولهذا السبب يتحكم النفط والغاز في ديناميكيّة الاقتصاد الروسي والناتج المحلّي الإجمالي. وإن سوق الطاقة العالمي يُمثّل ميداناً مهماً للصراع الاقتصادي بين القوى العالميّة، وعلى رأسها الولايات المُتحدة الأمريكيّة وروسيا الإتحاديّة. وان العقوبات الأمريكيّة والغربيّة غالباً ما تستهدف مجالات واسعة من هذا القطاع (النفط والغاز) وذلك من أجل شل حركة نمو الاقتصاد الروسي وإخراجه من لائحة الاقتصادات العالميّة المُتنافسة.

وفي سياق نمو الاقتصاد العالمي، زادت روسيا أيضًا حجم مبيعاتها من التجارة الخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك خلال المدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨، إذ أظهرت أحجام الصادرات والواردات الروسيّة نمواً مُستمراً[٧]. وكما هو موضّح في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

حجم التجارة الخارجيّة لروسيا الاتحاديّة (٢٠٠١ – ٢٠١٨)

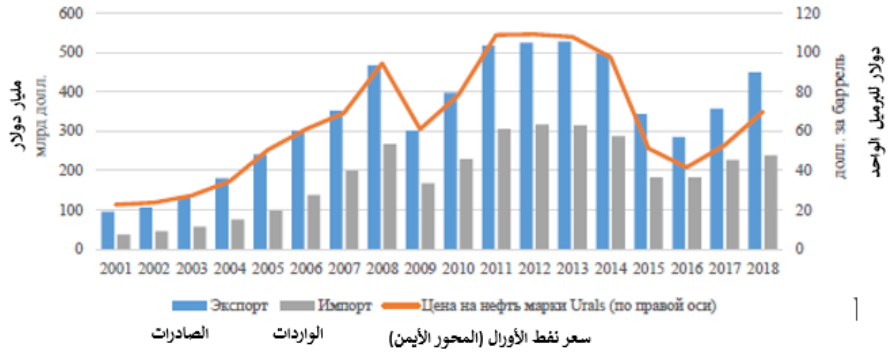

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: Леоненко, Н. С. Влияние кризисных ситуаций в российской экономике на объемы 2019. – Т. 9, № 4. Стр.2721.

وقد أدت الازمة الاقتصادية العالميّة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) إلى انخفاض كبير في حجم التجارة الروسيّة لجميع الفئات السلعيّة، باستثناء المواد الخام الزراعيّة، كما أثّرت أزمة العملة (٢٠١٤ – ٢٠١٥) بشدّة على فئات مُعيّنة فقط من السلع والمنتوجات الروسيّة كالمواد المعدنيّة الخام ومُنتجات الصناعة الخفيفة[٨] . ومع ذلك، على الرغم من الطابع العالمي لأزمة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) فإنّ انتعاش الاقتصاد الروسي بعد هذه الأزمة كان أسرع بكثير مما كان عليه بعد أزمة (٢٠١٤ – ٢٠١٥)، أما في العام ٢٠١٨ لم يتجاوز حجم الصادرات ولا حجم الواردات الروسيّة قيم العام ٢٠٠٨ كما هو مُبين في الشكل رقم (١)[٩] .

ويُعزى أيضاً سبب تراجُع الاقتصاد الروسي في العام ٢٠١٤ وانهيار الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار في روسيا الإتحاديّة مع تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية إلى العقوبات الغربيّة وبعض السياسات الإداريّة والنقديّة داخل البلاد[١٠]:

- زيادة الضغوط الإداريّة على الأعمال التجاريّة، ومن مظاهر هذه العملية مكافحة مناطق (الأوفشور)[*] من خلال فرض الحظر وتشديد العقوبات دون تحسين ظروف ممارسة الأعمال التجارية داخل البلاد .
- إنّ السياسة النقديّة للبنك المركزي الروسي تجاه المصارف لم تُسهم في تطوير سوق تمويل الديون، مع وجود صعوبات في الحصول على القروض والتي بدونها يصعُب على الشركات أن تتطور .

ثانياً . المُتغيرات الدوليّة المؤثرة في الاقتصاد الروسي منذ العام ٢٠١١

تأثّرت المكانة العالميّة لروسيا الإتحاديّة خلال العقد الأخير بفعل المُتغيرات الدوليّة، بل وأثّرت فيها . ولم يقتصر هذا التأثير والتأثر على المستوى السياسي والدبلوماسي فحسب، بل تعداه ليصل إلى المستوى الاقتصادي والمُجتمعي أيضاً (سلباً أو أيجاباً) . ولعل أبرز هذه المتغيرات التي طرأت على الساحة الروسيّة هي: الملف السوري، وضم شبه جزيرة القرم لروسيا الإتحاديّة، وأخيراً الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا أو ما يُعرف بالعمليّة العسكريّة الخاصّة لروسيا الإتحاديّة في أوكرانيا والتي ما تزال تتصدر المشهد الروسي – الأوكراني حتى يومنا هذا .

أ. الأزمة السوريّة

حققت روسيا الإتحاديّة من خلال تدخلها المباشر في سوريا العديد من المكاسب، إذ عززت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بفرضها نفسها كلاعب دولي يؤدي دوراً أساسياً، وقد أعادت جاهزيّة قواتها المُسلحة، وضمن الحفاظ على قاعدتها العسكريّة العريقة في طرطوس، كما أنشأت قاعدة جويّة في حميميم في اللاذقيّة، ولا ننسى نجاحها في تسويق السلاح الروسي المتطور والذي بات محط اهتمام دول أخرى في المنطقة كمنظومة الدفاع الجوي (S400) وغيرها[١١].

ب. أزمة شبه جزيرة القرم

تعرض الاقتصاد الروسي للركود في المدة (٢٠١٤ – ٢٠١٨) مع تراجع الدخل الحقيقي بنسبة (١٠,٧%)، وأصبح حوالي (١٣%) من المواطنين الروس تحت خط الفقر وذلك نتيجة للعقوبات الامريكيّة والغربيّة التي فُرضت على روسيا الإتحاديّة على خلفيّة ضمها لشبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤، إذ خرجت (٦٠٠) ألف شركة روسيّة عن العمل، وقدرت رؤوس الاموال التي هربت إلى خارج الحدود الروسيّة بـ (٣٧١) مليار دولار أمريكي، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات في البلاد والتي أصبحت أقل بحوالي (١١) مرة عن الأعوام التي سبقتها[١٢]. وقد عرّف وزير الاقتصاد الروسي آنذاك (أليكس أوليوكايف) العقوبات الغربيّة المفروضة على روسيا على إنها كُلف اقتصادية ستتحملها روسيا، وأنّ هناك نوعان من هذه العقوبات: الأول، آثار اقتصادية كُليّة أثرت في الاقتصاد الروسي وتشمل[١٣]:

- انخفاض معدل نمو الاقتصاد الروسي.
- تدهور العملة المحليّة (الروبل الروسي) مع ارتفاع مُعدل التضخم في البلاد وهروب المستثمرون ورؤوس الأموال إلى الخارج.
- تراجع قيمة الفائض في الميزان التجاري الروسي.
- انخفاض التصنيف الائتمائي للاقتصاد الروسي.
- تراجع احتياطي الدولة الروسيّة.

- تأثُّر قطاع النفط والغاز الروسي (نتيجة ستهادف العقوبات للشركات الروسيّة الضخمة: لوك أويل، غازبروم، نوفتك، ترانسنيفت، وغيرها) .

- تراجع الصناعات الدفاعيّة لروسيا .

أما بالنسبة للنوع الثاني من تداعيات العقوبات الغربيّة على روسيا وفقاً لتحليل (أوليوكايبف) فقد تمثّل بتلك الآثار المُترتبة على الاقتصاد السياسي الروسي، إذ ستقود هذه العقوبات دولة روسيا نحو طريق العُزلة الدوليّة، لذلك شدد أغلب المسؤولون والمستشارون الاقتصاديون في روسيا الإتحاديّة وعلى رأسهم الرئيس (فلاديمير بوتين) على ضرورة تخلص الاقتصاد الروسي من التبعيّة الغربيّة والاستقلال عنها بشكل تام من خلال دعم المؤسسات الحكوميّة في روسيا التي تدعم وتطوّر القطاع الاقتصادي (البنك المركزي الروسي، وزارة الماليّة، وزارة التنمية الاقتصادية)[١٤] .

ج. العمليّة العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا

بعد شروعها في عمليتها العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا منذ أواخر شباط العام ٢٠٢٢ أصبح الاقتصاد الروسي يُصارع حزم من العقوبات الواسعة النطاق والتي أعدتها الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها من دول الغرب . وإلى جانب استهداف هذه العقوبات الشخصيّات السياسيّة الكبيرة في روسيا (رئيس الدولة ووزيري الخارجيّة والدفاع وأعضاء مجلس الدوما الروسي ممن صوت على الاعتراف بجمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين والبالغ عددهم ٣٥١ عضوا) فقد شملت العقوبات الغربيّة حظر تصدير الخدمات والتقنيات والمواد الأوليّة ومنع دخول السفن الروسيّة إلى موانئ دول الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن فرض حظر شامل على الشركات الروسيّة، كما شمل أيضاً مجال الطيران من حيث عدم قدرة روسيا على شراء الطائرات أو قطع الغيار الخاصّة بها من الدول الأوروبيّة[١٥] . كما إنَّ لهذه العقوبات تأثير سلبي على تطوير القطاع المحلي البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) في روسيا الإتحاديّة نتيجة لوقف التعاون بين الشركات الأجنبيّة في إطار المشاريع المُشتركة التي تهدف إلى تطوير البيئة، الأمر الذي ينطوي على عدد من المخاطر المُرتبطة بتطوير الأصول البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة والبنية التحتيّة ذات الصلة كما هو موضّح في الشكل رقم (٢) الآتي[١٦] .

شكل رقم (٢)

ديناميكيات حجم الأصول الروسيّة والعالميّة البيئيّة والاجتماعية والحوكمة (٢٠١٧ – ٢٠٢٢)

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

Кочнев, А. А. Развитие ESG-экономики в России: проблемы и тенденции в условиях санкций / А. А. Кочнев, И. С. Крикунов, Г. А. Крапухин // Прогрессивная экономика. – 2023. – № 4. Стр. 61.

إنّ تطبيق العقوبات الأمريكيّة والغربيّة على روسيا يهدف إلى إحداث تغيير في سياسة الحكومة الروسيّة من خلال الضغط على الاقتصاد الروسي، إذ أثّرت العقوبات على تلك القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية لروسيا، وكجزء من الضغط السياسي، تم تطبيق العقوبات على بعض الأفراد الذين كانوا محل اهتمام روسيا[١٧]. وبشكل عام يُمكن وصف العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا الإتحاديّة منذ العام ٢٠٢٢ بأنها رغبة في تقليص مستوى نفوذ روسيا على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، أي استخدام الأساليب الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسيّة، وبطبيعة الحال، كان للعقوبات القطاعية التي تم إدخالها تأثير سلبي على روسيا، ولكن يُمكننا أيضا تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية اقتصاديا والتي تولّدت في ظل هذه الظروف[١٨].

شكل رقم (٣)

بعض من إيجابيات العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا الإتحاديّة منذ العام ٢٠١٤

الشكل من إعداد الباحث الاعتماد على المصدر:

Ашуров, Т. Ш. Влияние кризиса на основные отрасли экономики Российской Федерации / Т. Ш. Ашуров, Н. А. Азизова // Современные вопросы устойчивого развития общества в эпоху трансформационных процессов : сборник материалов III Международной научно-практической конференции, Москва, 11 ноября 2022 года. – Москва.

ثالثاً . مُستقبل روسيا الإتحاديّة في ظل العقوبات الاقتصادية الدوليّة

من الطبيعي جداً أن تتعايش روسيا مع العقوبات التي فرضتها الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها من دول الغرب في حلف شمال الأطلسي والتي اشتدت وباتت تشمل جميع الجوانب الحياتيّة . ذلك لأن روسيا تدرك جيداً بإنه لا مجال للعدول عن قرارها بشأن عمليتها العسكريّة الخاصّة ضد أوكرانيا والتي شنتها في شباط العام ٢٠٢٢ . لأن التنازل أو التراجع لن يجدي نفعاً بالنسبة للروس، بل العكس سيؤدي إلى نتائج وخيمة تكاد تكون كارثيّة تهدد مُستقبل الدولة والمُجتمع الروسي أيضاً . وهنا سيتعين على روسيا إيجاد البدائل السياسيّة والاقتصادية والتي من شأنها أن تنقذ الروس من العُزلة الدوليّة . وتعزيز العلاقات والشراكات الإستراتيجيّة مع القوى المؤثرة والصاعدة والتي تشترك مع روسيا بمبدأ رفض الهيمنة الأمريكيّة المُطلقة كونها تؤمن بتعدد القطبيّة العالميّة . وفي مقدمة هذه القوى يبدر إلى الأذهان دولة الصين الشعبيّة . الأخيرة التي توصلت مع روسيا الإتحاديّة (عشيّة الهجوم العسكري الروسي على اوكرانيا ٢٠٢٢) إلى أربع اتفاقيات تعاون مهمة[١٩]:

١ . تسمح الصين بموجب الاتفاقية الأولى باستيراد القمح من جميع الأقاليم الروسيّة .

٢ . أن تقوم شركة (غازبروم نيفت) الروسيّة بموجب الاتفاقية الثانيّة بتحويل مدفوعات تزويد الطائرات بالوقود في المطارات الصينيّة إلى عملة اليوان الصيني .

٣ . وتنُص الاتفاقية الثالثة على قيام الشركة الروسيّة نفسها المذكورة في الاتفاقية الثانيّة أعلاه بزيادة إمدادات الغاز الطبيعي إلى الصين عبر خط انابيب نقل الطاقة الشرقي الصيني – الروسي .

٤ . وتم التوقيع على اتفاقية رابعة لتطوير نقل الحاويات العابرة بين شركة (TransContainer) الروسيّة ووكلاء الشحن الصينيين .

علاوة على ما سبق ذكره، فأن روسيا الإتحاديّة لديها الفرصة في توظيف المُتغيرات الكبيرة التي يعيشها العالم سواء كانت سياسيّة أو اقتصادية . لا سيما أنهُ في العالم الحديث، هناك تغيير حاد في الوضع الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب من الدول اتخاذ قرارات جديدة في مجال الأمن الاقتصادي، والذي يعُد إلى حد ما ضامنًا للحفاظ على الاستقلال والحياد[٢٠] . وسنوضح في الشكل

رقم (٤) أهم هذه المُتغيرات التي طرأت على الساحة الدوليّة، الاخيرة التي تُمثل ميدان تنافس وصراع أزلي بالنسبة لروسيا الإتحاديّة مع الولايات المُتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها من دول الغرب.

شكل رقم (٤)

أهم هذه المُتغيرات التي طرأت على الساحة الدوليّة

الشكل من إعداد الباحث الاعتماد على المصدر:

Шаралдаев, Б. Б. Государственная политика экономической безопасности в условиях санкций / Б. Б. Шаралдаев, Ц. Ж. Юмова, А. Б. Юмова // Вестник Забайкальского государственного университета. – 2022. – Т. 28, № 7. Стр.126-127.

إنّ حدوث كل تلك المُتغيرات الدوليّة التي ذكرناها في الشكل رقم (٤)، لا تعني أن المكانة الدوليّة لروسيا الإتحاديّة ستبلغ أوج عظمتها، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الحرب ما تزال قائمة بين الروس والأوكران. وأنّ مصير هذه المكانة بات مُتعلّقاً بصورة مُباشرة بطبيعة نهاية هذه الحرب والآثار المُترتبة عليها مُستقبلاً. وإن الاقتصاد الروسي يتأثّر في الوقت الراهن بالعقوبات الغربيّة من جهة، وزيادة الإنفاق الحربي والعسكري من جهة أخرى. فقد أصبحت أوكرانيا ميدان للصراع الروسي – الأمريكي والغربي على تأكيد النفوذ والمناطق الحيويّة، وزادت حدة التوتر بين روسيا الإتحاديّة والولايات المُتحدة الأمريكيّة حول القضايا الخلافيّة السابقة (توسّع حلف شمال الأطلسي وانضمام أعضاء جُدد للحلف المذكور) في ظل الصراع الروسي – الأوكراني، أو الصراع الروسي – الأمريكي والغربي على الأراضي الأوكرانيّة إنْ صح التعبير[٢١].

لقد استفاد الروس من تجربة العقوبات الدوليّة التي فُرضت عليهم في العام ٢٠١٤. وأصبح من الواضح جداً أمام صناعهم للقرار السياسي ومُستشاريهم الاقتصاديين طبيعة التداعيات التي ستترتب على العقوبات الاقتصادية والسياسيّة الجديدة المفروضة على روسيا في شباط العام الماضي (٢٠٢٢). لذلك كان على روسيا التفكير بإيجاد البدائل عن الأسواق الغربيّة والأوروبيّة المُعادية للسياسة الروسيّة. وخير دليل على ذلك، تكثيف الجهد الدبلوماسي لروسيا خلال العامين الأخيرين من أجل توطيد أو إعادة أحياء الكثير من العلاقات الدوليّة، على سبيل المثال لا الحصر، العراق والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المُتحدة وبعض دول وجمهوريات قارتي أفريقيا وأمريكيا اللاتينيّة. وقد أثمرت عن هذه الجهود مساعي الكثير من الدول للتقارب مع روسيا الإتحاديّة سعياً منها المحاولة لتغيير موازين القوى الدوليّة وإعادة هيكلة النظام العالمي (من أُحادي إلى مُتعدد الأقطاب) والنهوض بواقعها الاقتصادي، وقد تم الإعلان عن قبول انضمام ست دول جديدة لمجموعة (بريكس) وهي السعودية والإمارات ومصر وإيران ومصر والأرجنتين وإثيوبيا وذلك ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٤ من خلال قمة عقدتها المجموعة المذكورة في جنوب أفريقيا في ٢٤ آب (أغسطس) من العام ٢٠٢٣، ويمكن أن يكون لهذا الحدث تأثيراً كبيراً على مزيد من المواءمة بين القوى السياسية والاقتصادية على المسرح العالمي، كما يُمكن القول إن توسّع الدول الأعضاء في مجموعة البريكس (تُعد روسيا أحد مؤسسيها) في عام ٢٠٢٤ سيؤدي إلى تغيير في ميزان القوى السياسيّة والنفوذ الاقتصادي على الساحة العالمية[٢٢].

الخاتمة

استطاعت روسيا الإتحاديّة منذ عامي (٢٠٠٠ – ٢٠٠١) بأن تنطلق باتجاه تطوير اقتصادها من خلال ازدهار التجارة الخارجيّة لروسيا وزيادة المبيعات إلى الأسواق العالميّة. وكان لقطاع الطاقة (النفط والغاز) أثر كبير في تواجد الروس كلاعب مؤثر في أوروبا. وقد نتج عن المتغيرات الدوليّة الحاصلة في العامين (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) والتي تمثلت بالأزمة العالميّة الاقتصادية، وكذلك الحرب الروسيّة على جورجيا تراجع في الاقتصاد الروسي، وبالتالي، زعزعة أو مُحاولات لزعزعة المكانة الروسيّة العالميّة من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفاؤها من دول الغرب. ولكن سرعان ما عاد الاقتصاد الروسي وانتعش حتى وصوله العام ٢٠١٤، الأخير الذي شهد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا، الأمر الذي عقبه عقوبات أمريكيّة وغربيّة على روسيا واقتصادها. وقد تأثرت المكانة الدوليّة لروسيا الإتحاديّة، لاسيما في القارة الأوروبيّة بسبب الحدث المذكور. وتراجعت العملة المحليّة لروسيا (الروبل) إلى أدنى مستوياتها أمام الدولار الأمريكي وذلك بسبب شدة وطأة العقوبات المفروضة عليها وكذلك نتيجة لممارسة بعض السياسات الماليّة والإداريّة الخاطئة. ورغم نجاح روسيا في التعايش مع هذه العقوبات، وتسجيل انتعاش نسبي للاقتصاد الروسي بعد هذه المدة، إلا أن هذا التقدم لم يكن بالمستوى المطلوب. وإنما كان من أولوياته الحفاظ على السوق المحليّة من ارتفاع الأسعار وسد حاجة المواطن الروسي من خلال إتباع إستراتيجيّة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجيّة. وحتى وصل الحال إلى أسوء محطاته في شباط من العام ٢٠٢٢. وهو تأريخ انطلاق العمليّة العسكريّة الخاصّة لروسيا الإتحاديّة ضد أوكرانيا. وفرض حزم جديدة من العقوبات الأمريكيّة والغربيّة الأكثر صرامة في تاريخها ضد روسيا الإتحاديّة على مجالات الحياة كافة (الاقتصاد والسياسيّة وحتى الرياضة). والتي كانت بمثابة إصرار على عزل روسيا الإتحاديّة عن العالم الخارجي وطمس المكانة الدوليّة لروسيا.

بالطبع، إذا ما أرادت روسيا أن تُجابه هذه العقوبات وتُحافظ على مكانتها، فعليها العمل على استقلالها باقتصادها عن العالم الغربي من خلال اتخاذ إجراءات حكومية جديّة، لا سيما في قطاع الطاقة وعمليّة نقل الغاز الروسي إلى الأراضي الأوروبيّة. وبالفعل، هذا ما حصل عندما ألزمت روسيا الدول الأوروبيّة الدفع بالروبل الروسي في حال رغبتها بشراء الغاز الروسي مُجدداً. كما لجأت روسيا إلى مبدأ تعزيز الشركات الاقتصادية، لا سيما مع جمهوريّة الصين الشعبيّة. وإعادة تفعيل العلاقات الدوليّة مع الكثير

من دول القارات آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينيّة. وإدراج مُقترحات جديدة لإضعاف الهيمنة الأمريكيّة على السوق العالميّة من خلال المنظمات الاقتصادية التي تعد روسيا عضواً فيها (بريكس وغيرها).

وأخيراً، ومن وجهة نظر شخصيّة، لا يُمكن القول عن انهيار المكانة الدوليّة لروسيا لطالما كانت الأخيرة دولة صاحبة سيادة وقوة كبيرة في العالم.

الهوامش والمصادر

١. إقتصاد روسيا، المعرفة، تم الاطلاع على المادة في ٢٠٢٣/١٢/١٩، ٢:٠٤ ص، الموقع متوفر عبر الرابط الآتي: https://shorturl.at/vwNP

٢. المصدر نفسه.

٣. معين عبد الحكيم: روسيا . . بين استعادة الدور والانفتاح على العالم، مجلّة الوحدة الإسلاميّة، العدد (١٥٧)، تجمع العلماء المسلمين في لبنان، كانون الثاني (٢٠٢٥).

٤. مصطفى حسن عواد، فراس عبد الكريم البياتي: أهداف ووسائل القيادة والامن المجتمعي على المستوى الاقتصادي في روسيا (بوتين انموذجا)، مجلة مركز المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد (٨١)، الجامعة المستنصريّة، ٢٠٢٣، ص٢٨٢ – ٢٨٣.

٥. ليان عودة (٢٠ مايو، ٢٠٢٠، ١١:٣٨ ص)، أبرز ١٠ حقائق عن الاقتصاد الروسي . . تعرف عليه، تم الإطلاع على المقال في ٢٠٢٣/١٢/١٩، ٢:٤٥ ص، رابط المقال الإلكتروني: https://shorturl.at/IGL07

٦. خالد هاشم محمد: العقوبات الدولية على روسيا . . . الفاعلية والتأثير، النجف الأشرف، مركز الرافدين للحوار RCD، ط١، نيسان (ابريل) ٢٠٢٢، ص٣٧.

7. Леоненко, Н. С. Влияние кризисных ситуаций в российской экономике на объемы внешней торговли регионов Российской Федерации / Н. С. Леоненко // Экономические отношения. – 2019. – Т. 9, № 4. Стр.2720-2721.

٨. المصدر نفسه، ص٢٧٢١.

٩. المصدر نفسه.

10. Актуальные вопросы развития экономики :Материалы Международной научно-практической конференции, Омск, 28 ноября 2014 года / Редакторы: В.В. Карпов, А.И. Ковалев. – Омск: Региональный общественный.

(*) الأوفشور هو مصطلح يتعلق بالضرائب، ويُعنى بمناطق الأفشور دولة (أو جزء منها) يوجد بها نظام ضريبي تفضيلي أو صفر للشركات من نوع معين، وتوفر هذه المناطق الحق لإخفاء هويات المالكين.

١١. محمد وائل القيسي: أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام ٢٠١١ على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي، مجلة دراسات إقليميّة، العدد (٤٢)، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص٢٤٧.

١٢. علي طه عبد الله الجميلي: الأزمة السوريّة ٢٠١١ وآثارها على روسيا اقتصاديا وسياسيا، مجلّة كُليّة التربية للبنات، العدد (٤)، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١٣٦.

١٣. هيثم كريم صيوان: روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسيّة والدوليّة، العدد (٣٥ – ٣٦)، الجامعة المستنصريّة – كليّة العلوم السياسيّة، ٢٠١٧، ص٤٣ – ٥٠.

١٤. المصدر نفسه، ص٥١.

١٥. مروان مشرف علوان، فلاح حسن حمادي: الحرب الروسية الاوكرانية عام ٢٠٢٢ (الآثار الاقتصاجية والسياسية)، المجلة السياسيّة والدوليّة، العدد (٥٤)، الجامعة المستنصريّة – كليّة العلوم السياسيّة، ٢٠٢٣، ص٥٥٩.

16. Кочнев, А. А. Развитие ESG-экономики в России: проблемы и тенденции в условиях санкций / А. А. Кочнев, И. С. Крикунов, Г. А. Крапухин // Прогрессивная экономика. – 2023. – № 4. Стр. 36.
17. Трошин, М. С. ВЛИЯНИЕ МЕЖДУНАРОДНЫХ ЭКОНОМИЧЕСКИХ САНКЦИЙ НА РАЗВИТИЕ ЭКОНОМИКИ РФ // Московский экономический журнал. 2021. №3. Стр.170.
18. Ашуров, Т. Ш. Влияние кризиса на основные отрасли экономики Российской Федерации / Т. Ш. Ашуров, Н. А. Азизова // Современные вопросы устойчивого развития общества в эпоху трансформационных процессов : сборник материалов III Международной научно-практической конференции, Москва, 11 ноября 2022 года. – Москва:
19. Ма, Х. Китайско-российские экономические отношения в условиях санкционной войны / Х. Ма // Большое Евразийское партнерство: стратегия и тактика : материалы Российской научно-практической конференции с международным участием и Ежегодного круглого стола студентов и аспирантов, Москва, 28 апреля – 30 2022 года. – Москва: Российский экономический университет имени Г.В. Плеханова, 2022. Стр.83.
20. Шаралдаев, Б. Б. Государственная политика экономической безопасности в условиях санкций / Б. Б. Шаралдаев, Ц. Ж. Юмова, А. Б. Юмова //

٢١. حنان فالح حسن: المتغير الأمريكي في الصراع الروسي – الاوكراني، مجلة مركز المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العدد (٨٠)، الجامعة المستنصريّة، ٢٠٢٢، ص١٧٩.

22. (Ян, Ч. Влияние расширения членства в БРИКС на мировую экономику / Ч. Ян // ЭКОНОМИКА, ФИНАНСЫ и УПРАВЛЕНИЕ: АКТУАЛЬНЫЕ ВОПРОСЫ ТЕОРИИ и практики : сборник статей IV Международной научно-практической конференции, Пенза, 05 октября 2023 года. – Пенза: Наука и Просвещение